

○ مسلسل تصفية الفلسفة — الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة

إن الوضعية التي وصل إليها تدريس الفلسفة بالمغرب هي نتيجة مخطط منهجي دشنته المسؤولون ببلادنا في الوقت الذي عرف فيه تدريس الفلسفة تقدماً ملحوظاً يتجلى في مكسب تعريب الفلسفة في المؤسسات الثانوية، وكذلك في ظهور محاولات جادة لصياغة مقرر من طرف أساتذة يمارسون تدريس هذه المادة مما نتج عنه وضع مقرر جديد في مطلع السبعينات، كان بالرغم من النقائص والثغرات التي تشوبه مقدماً بشكل واضح على مقررات البلدان العربية الأخرى سواء من حيث الموضوعات التي يطرحها، أو من حيث انسجامه وتكامله، ذلك أنه شكل — بتخلصه من هيمنة المقرر الفرنسي (شكلاً ومضموناً) — قطعة مع المقررات السابقة كما يتجلى هذا التقدم في الوعي المتزايد لدى مدرسي الفلسفة بأهمية الدور الذي تلعبه الفلسفة سواء في تطوير طرقهم وأساليبهم التربوية أو في تكوين شخصية التلميذ، أو في العمل الجماد من أجل الرفع من قيمة الانتاج الثقافي ببلادنا.

أمام هذا المد الذي عرفته الفلسفة لجأ المسؤولون الى تدشين مخطط يومي الى تهميش الفلسفة وتصفيها في التعليم الثانوي والعالي واتخاذ سلسلة من الاجراءات الفوقية المطبوخة في غيبة تامة عن مدرسي الفلسفة ودون اعطاء أي اعتبار للتسيبات والاحجاجات المتكررة الصادرة عن هيتهم القليلة الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة.

مظاهر تصفية الفلسفة في التعليم الثانوي :

الفصل بين مقرر الفلسفة في شعبة التعليم الأصيل والشعب الأخرى، حيث تم وضع مقرر خاص للتعليم الأصيل لا يتوفر على الحد الأدنى من القومات العلمية والتربوية، وان المفارقة الغريبة التي يمكن تسجيلها هو أن المقرر الخاص بالتعليم الأصيل، هو الذي احتفظ بروح وتقسيم البرنامج الفرنسي !

حذف الفلسفة من الشعبة الاقتصادية في شكلها الجديد ابتداء من السنة الدراسية 71 — 72، وفي نفس الوقت، رفض تعميمها على الشعبة الرياضية التقنية وكل الشعب التقنية الأخرى، ومن مراكز تكوين المعلمين والمتقنين، على الرغم من أن التكوين العلمي الصحيح يقتضي أن يتلقى جميع التلاميذ حداً أدنى من التكوين الفلسفي يتلاءم وطبيعة تخصصاتهم.

تقليص عدد ساعات الفلسفة في السنة السابعة الأدبية من 8 ساعات الى 5 ساعات.

نتوج هذا المسلسل التصفوي بوضع مقرر جديد، فبعد سلسلة من التعديلات التي تناولت المقرر القديم في السنة الدراسية 76 — 77، والسنة الدراسية 77 — 78، والتي لم يقدم لها المسؤولون أي مرور، بل أكثر من ذلك، فقد عملوا ابتداء من السنة الدراسية 78 — 79 على فرض مقرر جديد «يفتقر الى أسسط المقاييس التربوية، والمعرفية، ويتجلى هذا الافتقار شكلاً ومضموناً، فعلى مستوى المضمون يلاحظ أن هذا المقرر ما هو الا عبارة عن خليط من القضايا والتصورات وأن عملية الدمج بين الفلسفة والفكر الاسلامي جاءت بطريقة أقل ما يقال عنها أنها عشوائية، أما على مستوى الشكل، فالمقرر الحالي لا يشكل وحدة منسجمة واتما يطبعه علم الترابط والتسلسل المنطقيين سواء بين أبوابه أو فصوله»، كما يتميز هذا المقرر الجديد بطوله المهول الذي لا يتناسب مع عدد الحصص المخصصة لتدريسه، وقد عمد المسؤولون الى اصدار « كتاب مدرسي » يغطي هذا المقرر الجديد، كتاب يتميز بهزائته وضعفه سواء من الجانب العلمي حيث أنه يتضمن أخطاء معرفية عديدة، أو من الجانب النهجي والتربوي حيث أنه يختزل الفلسفة الى مجموعة من المعلومات التي على التلميذ أن يحفظها كي ينجح في الامتحان، مما يؤدي الى قتل روح التحليل والتقد عند التلميذ وهذا يشكل قتلًا للفلسفة، لأن جوهر الفلسفة ليس في الموضوعات ولكن في المنظور الموحد والتكامل.

• التحرشات بأساتذة الفلسفة وانهاهمم يختلف التهم التي لا أساس لها من الصحة والتي تهدف الى المس بكرامتهم والنيل من المهمة النبيلة التي يقومون بها.

ان كل هذه المظاهر هي حلقات من مخطط شامل يستهدف تصفية الفلسفة والفكر العلمي ببلادنا تحت تبريرات واهية مثل عدم مطابقة المقرر للواقع المغربي أو لشخصيتنا المغربية وأصالتها، هكذا اذن أصبح تعريب الفلسفة يعني — عند المسؤولين — تعويضها بالفكر الاسلامي، ثم تحويل هذا الأخير الى ما يسمى بالدراسات الاسلامية.

ولإخفاء المبررات الحقيقية لهذا المسلسل لجأ المسؤولون الى مبررات مختلفة تركزت بالخصوص حول اعتبارات تقنية جوفاء :

• قلة الأطر : بدل أن تعمل الوزارة على تكوين الأطر بالشكل الذي يمكن من تغطية كل الشعب، عمد المسؤولون الى حذف الفلسفة من بعض الشعب بدعوى عدم توفر العدد الكافي من الأساتذة.

• عدم جدوى الفلسفة واعتبارها مادة زائدة لا علاقة لها بالعلم مما يعكس في الواقع نظرة احتقارية الى الفلسفة والعلوم الانسانية، تغلف موقفهم الضمني وهو الشبث بكل ما هو خرافي، قاتل لروح التحليل والنقد العلميين.

مظاهر تصفية الفلسفة في التعليم العالي :

ان مسلسل تصفية الفلسفة والدراسات الانسانية قد انتقل الى التعليم العالي بعد ان اعتقد المسؤولون أنها صفت في التعليم الثانوي.

• الاقتصاد على تدريس الفلسفة في كلية الآداب، رغم أن الأساط العلمية تنفق على ضرورة تدريسها في كليات أخرى مثل كلية الحقوق (خاصة في شعبي العلوم السياسية والاقتصادية) وكلية العلوم (شعبة الرياضيات والعلوم الفيزيائية) وكذلك المعاهد العليا من خلال مقررات تتلام مع طبيعة كل شعبة، وهذا يعكس في حد ذاته نظرة ضيقة للفلسفة وللدور الاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه في تفاعلها مع العلوم الأخرى.

• تنوع هذا المسلسل التصفوي بقرار إغلاق شعبة الفلسفة الذي اتخذته الوزارة عند فتح التسجيل في شهر يوليوز السابق، ورغم أن القوى التقدمية قد فرضت — مناظرة أفران الأخيرة — التراجع عن هذا القرار، فإن شبحة لا زال يهدد الشعبة بالاضافة الى أن الحملة التي قامت بها الوزارة للتقليل من قيمة الفلسفة ومردوديتها، كانت لها نتائج سلبية على الدخول الجامعي لهذه السنة حيث أن شعبة الفلسفة ببعض الكليات، لم يتجاوز المسجلون بها عشرات الطلاب.

• عدم توفر المنافذ لخريجي شعبة الفلسفة، فبعد أن كان المسؤولون يشتكون في بداية السبعينات من قلة الأطر ويتخذون من ذلك ذريعة لحذف الفلسفة من بعض الشعب، أصبحوا يشتكون الآن من الفيض في أساتذة الفلسفة ومن انعدام امكانيات توظيفهم، والواقع أن مشكلة الفيض هي في الواقع مشكلة مفصلة ومن خلق الوزارة نفسها لأنها هي التي قلصت من حصص الفلسفة وقصرتها على بعض الشعب كما قصرت مجال خريجي الشعبة على ميدان الصلح، ورغم وجود خريجين من شعبة علم الاجتماع وعلم النفس يمكن أن يفيدوا في مجالات اقتصادية واجتماعية أخرى (الشغل والشؤون الاجتماعية — التخطيط — السكنى والتعمير — الشببية والرياضة — العدل،،، الخ) لو كانت هناك تنمية فعلا.

• عدم جدوى الفلسفة وانعدام وجود أية علاقة لها بالتنمية، فالمسؤولون في حاجة الى أمر علمية وتقنية فقط أما الفلسفة فما هي الا سفسطة ولغو ولن تفيد نهائيا في التنمية ؟؟

ان فحصنا للمبررات التي يقدمها المسؤولون لهذا المسلسل التصفوي الموجه للفلسفة والدراسات الانسانية، يؤكد مهابت نظرة المسؤولين ومكتشف عن مغالطاتهم وعن تجاهلهم المقصود للدور الحضاري الذي لعبته الفلسفة في تراثنا العربي الاسلامي وما يمكن أن تلعبه حاليا بمساهمتها في خلق فكر علمي وثقافة وطنية متحررة تتساير متطلبات العصر، ان الفلسفة ليست هراء بل هي مادة علمية لها موضوعها الخاص وهي ضرورة للحياة والمجتمع والتنمية الحقيقية، واذا كان المسؤولون لا يدركون العلاقة بين الفلسفة والتنمية، فذلك لأنهم ينظرون اليها (الى التنمية) من منظور سطحي يقصرها على مجموعة من المظاهر الكمية الضخمة ولا يعتبرها كعملية انسانية شمولية ثقافية وحضارية، كما أن الفلسفة ضرورية لتطوير العلوم والفلسفة لها ارتباط مع المعارف العلمية والأدبية والانسانية والتقصير فيها سينعكس على المعارف الأخرى وعلى مردوديتها، فأهم العلماء الذين يفتخرون بهم في الحضارة العربية الاسلامية، قد مزجوا بين اهتمامهم العلمية والفلسفة كالفارابي وابن سينا وابن رشد، الخ

ان المسؤولين، انطلاقا من نظرتهم الضيقة للأشياء يحاولون قياس الفلسفة من خلال نتائجها المباشرة، في حين ان الفلسفة تكون نتائجها غير مباشرة وتعكس آثارها على المستوى العلمي والحضاري ايجابا وسلبا، ويكفي لتوضيح ذلك أن نعطي بعض الأمثلة :

• ان المسلسل التصفوي بالثانوي يعد من الأسباب التي أضرت بمستوى التعليم ببلادنا، فالفلسفة تعلم التلميذ الاعتماد على النفس والبحث والتحليل والتحجيص مما يساعد التلميذ في دراسته للمواد الأخرى بما فيها المواد العلمية، وان تصفية الفلسفة تؤدي الى جعل الحفظ هو الوسيلة الأساسية للتلميذ والى تكوين جيل سلبى متقبل ليست له متانة فكرية، وليست له القدرة على التحجيص والتقييم الواقعيين مما يجعله اما ضحية للأفكار الاستعمارية المستوردة أو للخرافات المصنعة وكل أنواع الشعوذة، وهذا يعتبر مسا بالخصية المغربية وأصالتها ويفضح نوايا المسؤولين الذين لا يعملون على المحافظة على أصالتنا وإنما على طمسها وتشويهها انطلاقا من فهمهم الضيق الأفق لمسألة الأصالة والتي تعني بالنسبة اليهم التثبيت بكل ما هو خرافي، لا علمي ومتحجر (حتى على مستوى اللغة).

• من بين أهم الدراسات المغربية التي تحظى باحترام على الصعيد العربي والعالمي دراسات قام بها باحثون ينتمون الى شعبة الفلسفة كثير منها منصب على جوانب من تراثنا العربي الاسلامي (مثلا دراسات حول ابن خلدون، الفارابي، الماوردي، الخ) بل حتى الدراسات الخارجة عن نطاق الفلسفة لم تكن لتحظى بالاهمية التي حظيت بها لو لم تتركز على أسس ومناهج فلسفية.

هذه الملاحظات توضح أن هدف المسؤولين من مسلسلهم التصفوي ليس الدفاع عن الدراسات الاسلامية أو عن الأصالة بل هو ايقار الفكر العلمي ببلادنا ونفي شخصية المواطن المغربي بالعمل على خلق مواطن مشوه في إنسيته وحاضغ، مواطن مشحون بفكر استسلامي وعاجز عن مواجهة واقعه مواجهة ايجابية واعية، كل ذلك من أجل دفعه الى الاستسلام والخضوع للأمر الواقع وبالتالي تعزيز استمرار واقع التبعية والتخلف، ان هذا دليل آخر على ان المخطط المحبوك لتصفية الفلسفة لا يستهدف فقط طلبة وأساتذة الفلسفة، بل يستهدف كل المواطنين، فتصفية الفلسفة هي جزء من السياسة التعليمية النخبوية ببلادنا التي تسمى الى التجهيل.

○ الأرضية النظرية لجمعية الانطلاقة الثقافية — الجمع العام — 80.9.28

بمضي على عمر جمعية الانطلاقة الثقافية بالناظور حوالي ثلاث سنوات من الممارسة الهادفة، تبيأ خلالها — وسط فراغ ثقافي مريب تستغله بعض الجهات لنشر ثقافة موسمية رسمية، وكان ظهور جمعية الانطلاقة الثقافية كنتاج حتمية لتطور الوعي الجماعي للشعب المغربي — مناخ فكري ذو طابع وطني تقدمي عملت الجمعية خلال هذه المدة القصيرة على تجديد ممارساتها الثقافية وخلق جو من الصرامة والالتزام، وهو ما يشكل في حد ذاته بديلا نوعيا. واذا كانت الجمعية قد اكتسبت عبر ممارستها هذه، عطفًا جماهيريًا ملحوظًا على الصعيد المحلي، ونسبيًا على الصعيد الوطني، فإنها مدعوة الآن أن تلزم نفسها برنامجًا واضحًا على الصعيدين النظري والتطبيقي، للتغلب على المشاكل التي قد تدفعها إلى ممارسات عفوية وارتجالية.

الأرضية ميثاق تلزم به الجمعية وتؤطر من خلاله كل ممارسة ثقافية، وتتضمن ما يلي :

1 — مفهوم الثقافة الوطنية الديمقراطية :

تمثل الجمعية على بلورة مفهوم الثقافة الوطنية الديمقراطية واعتبار هذا المفهوم شعارًا وطنيًا، وهي التي تعبر عن مصالح الشعب الكادح، وتدافع عن الفرد والقيم الانسانية والوطنية وتحترم العقل والانسان. انها تدافع عن التحرر الوطني والاجتماعي وترتبط بالتاريخ النضالي للشعب وفكره وطموحاته.

ان هذه الثقافة تستند الى أروع وانبل ما في تراثنا وتنطلق من تحليل الواقع الملموس والمتحرك، وهي ثقافة شعبية في الأساس، تنطلق من الشعب وتخدم مآزبه. انها تفتتح على الثقافة الانسانية وتجارب الشعوب وتقف ضد النزعة الاقليمية. وهذه الثقافة تعادي كل أشكال الاضطهاد السياسي والاقتصادي، وتناهض العنصرية والتمييز العرقي أو التعصب الديني. انها وطنية لأنها تستوعب كل ما هو إيجابي في تراث الشعب المغربي بعناصره العربية والامازيغية، وهي تقدمية لأنها ذات بعد وطني وانساني مناهضة لكل أشكال التراث الفكري الإستعماري القائم على الفردية وربط مصالح الشعوب بالاحتكارات الاجنبية العالمية، وتبني ممارساتها العسكرية والاقتصادية. وهي ثقافة ديمقراطية بمعنى أنها تهدف الى مواجهة القوى المعرقة للتطور وتطوير مساهمة ومبادرة الجماهير في صنع مصيرها.

ان هذا المفهوم يسمح للجماهير بالتعبير عن نفسها ثقافيا في كل شكل فكري تراه ضروريا ومناسبا لترجمة ارادتها. انه ممارسة للحق الديمقراطي ذاتيا، وهكذا فان مشكل الخصوصية لن يكون في هذا الاطار، وبأى حال من الاحوال، عائقا.

2 — ادوات التعبير عن هذه الثقافة :

ان الثقافة الوطنية الديمقراطية تتعدى أساسا من افراقات الظروف النوعية المتجددة على الساحة الوطنية، حتى لا تكون هذه الثقافة متخلفة عن المرحلة الراهنة، وتتغذى ايضا وبشكل أساسي من كل التراث الشعبي الوطني التقدمي، ويعبر عن هذه الثقافة في ممارسات ثقافية متنوعة : اسابيع ثقافية، ندوات، محاضرات، الاغنية الشعبية، المسرح، الفن... الخ. وتساهم لجان العمل في اغناء وتعدد هذه الممارسات عن طريق مساهمات فردية أو جماعية.

3 — الخصوصية :

ان مفهوم الثقافة الوطنية الديمقراطية يحل مشكلة الخصوصية الثقافية واللغوية بشكل وطني ديمقراطي، اذ يعتبر هذا المفهوم مسألة الخصوصية الثقافية واللغوية كاملا يساعد على فهم مكان الصراع على الصعيد الاجتماعي، ويضئ ويضيء مفهوم الثقافة الوطنية الديمقراطية بالاسهامات العملية دون ان تكون هذه الخصوصية في يوم من الايام واقعا يعلو على الواقع الأول وهو الصراع الاجتماعي بين فئة مستغلة (بمكسر الغين) وفئة اخرى مستغلة (بفتح الغين) على الصعيد الوطني اجتماعيا وثقافيا.

مجلة « البديل »

مبادرة أخرى جميلة بوضوحها تصدر في بيروت عن رابطة الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين. إنطلق العدد الأول في أكتوبر 1980، وجاء العدد الثاني في نهاية السنة نفسها.

رائحتها الطين والدم والمنفى، لا النفط لا الصمت. رائحة منعزلة في هذا الزمن. يهدوء تصل الى قارئها، ضوءها الحقيقة التي عمتها الضلالات، ترفع رأساً تدل وتسميه الديمقراطية. هاهي القرابة المحمومة بين المثقفين والشعب تتضح، لا تتهيب ولا تنلجأ.

قد لا يرى مثقفو النفط في هذه المجلة غير تنطع مرضي، لأن العصر يميل الى الاستسلام، واعتبار الاستبداد شرطاً حضارياً، إن لم يكن المحرك الرئيسي للتاريخ. هؤلاء المثقفين أن يطعنوا لخدعتهم، أن يخطبوا لانكسارهم وتبعيتهم، أما «البديل» فقد اختارت رائحتها من الحياة اليومية والحلم الجماعي بعصر بخائر، يمكن للانسان فيه ممارسة حريته بعيداً عن كل رادع، مهما كان مصدره أو مبرره.

إن الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين، وهم يتوحدون في «البديل» ويوحدون حريتهم، طواعية، بعد تطوافهم في البلاد غرباء، لا تعلمهم المطاردات، يطرحون، عميقاً، مفهوم المثقف العضوي، ومضائر الوعي الزائف الذي ينحاز للسلطة الفوقية.

أنت هذه المجلة لتؤكد بسيادتها، وصدقها، وحرارتها أيضاً، أن سحب حكم نخاذل الكتبة على كل الكتاب في هذا الزمن غير صحيح. مازال للشعب العربي مثقفوه. هنا وهناك يتوحدون في هامش قد يضيق، غير أن اشعاعه البلّوري يجرح الرأي المفرد، المركز المستبد، يعلن نشيد شعب قال. لا. واقحم الطريق.

من مواد العدد الأول.

التراث والمعاصرة في الفن — محمود صبري. المثيل والبديل — أدونيس. عيون يقطعها السيف — إلياس خوري. الرواية العراقية في كتاب المستقبل — مصطفى عبود. الأقواء المغلقة — فالح عبد الجبار. بوجين كيفك — شوقي عبد الأمير. جذور الحجارة — فائق الزبيدي. فقاعات — إبراهيم أحمد. البيكاجي — فاضل الربيعي. الظلام — موسى السيد. أسير نحو المجهول — ميخائيل روم (ترجمة عدنان مدانات). نقد قصص العدد — فيصل دراج. خراسان.. خراسان — سعدي يوسف. قصائد — أسئلة — فاضل العزاوي. مرثية الولد المهذب — عواد ناصر. أعمار منزلية — هاشم شفيق. محطات — مخلص خليل. ثماني قصائد — رعد مشتت. بالإضافة إلى الرسائل الثقافية وعرض الأنشطة والوثائق.

من مواد العدد الثاني.

خواطر حول المنفى — بتولت بريشت. الحرب والأيام الذهبية الثلاثة. الهاجس الديمقراطي — سعدي يوسف. المقاومة أمام الانتحال — مصطفى عبود. لقاء مع أسل دنقل — هاشم شفيق. فلليني يتحدث عن 60 سنة من عمره. نقد قصائد العدد — ميني العيد. نقد قصص العدد — إلياس خوري. رثاء أور — شاكر لعبي. أمس التفتيت بلاداً — شوقي عبد الأمير كل هنا يحدث الآن — جليل حيدر. من أيام عبد الحق البغدادي — محمد سعيد الصكار. بيوغرافيا — صادق الصايغ. جريمة أخرى — ر. ع. هجرة السنونو — حيدر حيدر. الأعور — أبو هيمن. تماثيل للزهة المؤكدة — براء الخطيب. اللجنة الصغيرة — كورتازار. ليلة السكاكين الطويلة. إضافة الى المعارض والأهداء الثقافية وعرض الكتب.

« الثقافة الجديدة »

مجلة «الكاتب» - القدس المحتلة :

... في نهاية عام 1979 تقدم الشاعر الأسطيني الشاب أسعد الأسعد من مدينة رام الله المحتلة، بدعوى ضد الحاكم العسكري الإسرائيلي للصفحة الغربية المحتلة لأن الحكم العسكري، رفض الطلب الذي تقدم به الأسعد بشأن استصدار مجلة ثقافية تحمل إسم «الكاتب»، وادعى الحاكم العسكري ان هذه المجلة ستكون منبرا للشيوعية ولنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد أن جتذ الشاعر الأسعد دعواه ضد الحكم العسكري في المحكمة العليا، ورافعت عن القضية المحامية اليهودية التقدمية فيلبيسيا لانجر، نجحت القضية وصدرت مجلة «الكاتب» في أوائل عام 1980، في عددها الأول تحمل شعارا دائما «لثقافة الانسانية والتقدم» وصاحب الامتياز ومحررها المسؤول هو الشاعر الأسعد، وهي مجلة شهرية تعنى بشؤون الأدب والثقافة بشكل عام، ويحررها مثقفون وطنيون، وقد سبق لرئيس تحريرها أن دخل السجن أكثر من مرة بتهمة الشيوعية والعلاقة مع منظمة التحرير.

في عددها الأخير «العاشر» تنشر المجلة المواد التالية :

— في الذكرى السابعة لاستشهاد بابولنيرودا — عز الدين المناصرة

— الصرع الطبقي في خضم حركة التحرير في العالم العربي — صابر أيوب صابر

— التطور الاقتصادي والاجتماعي وأثره على الحركات الثورية في الاسلام — علي عثمان

— الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر العربي — حسن جبريل

— وفي العدد قصص لناجي ظاهر، وإبراهيم جوهر، وراضي عبد الجواد (السجين في سجن نابلس)

— وقصائد لسعيد الحسنات وحسين نخلة.

— ومراجعات لمجموعة قصص «الجيل» لزكي العميلة و «هزيمة الشاطر حسن» لأكرم هنية، وهما من القصاصين الجدد البارزين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين.

— عرس العمل والكرامة في الناصرة — ربهوتاج صحفي عن نجم العمل التطوعي في مدينة الناصرة الفلسطينية الذي أشرف عليه عبدة الناصرة الشاعر توفيق زياد

— ملف عن الثقافة الجزائرية — حسين نصر الله

— عرض لكتاب صدر في القدس بعنوان «الحقيقة عن افغانستان» — وثائق

— الكاتب الصغير — صفحات بالرسوم للاطفال، وزاوية أخبار ثقافية ويساهم في المجلة عدد من الكتاب المعروفين : سحر خليفة (روائية) — علي الخليل (شاعر) خليل توما (شاعر) — فدوى طوقان (الشاعرة) — الدكتور تيسير عاروري، الدكتور سليمان بشير (أساتذة في جامعة بيرزيت)، اضافة لعدد من أساتذة جامعة النجاح، وجامعة بيت لحم وطلابها.

وقد سبق أن ظهرت في الضفة الغربية قبل الاحتلال مجلة ثقافية واحدة هي مجلة «الأفق الجديد» (1961 — 1966) وكانت تصدر في القدس الشرقية وكان رئيس تحريرها الروائي «أمين شنار» الحائز على جائزة جريدة النهار البيروتية عن روايته «الكابوس»، وقد كانت «الأفق الجديد» هي المجلة الأولى في فلسطين — الضفة الغربية التي احتضنت الشعر الحديث في بداياته وقد نشر فيها : بدر شاكر السياب — عبد الوهاب البياتي — أدريس — صلاح عبد الصبور — عبد المعطي حجازي — والفيتوري، و خليل حاوي وغيرهم.

ومن الفلسطينيين ظهر على صفحاتها في ذلك الوقت (1961 — 1966) : عزالدين المناصرة، وليد سيف، محمد القيسي، يحيى يخلف، محمود شقير، ماجد أبو شرار.. وغيرهم من الشعراء والقصاصين، ونشرت هذه المجلة لأول مرة في العالم العربي قصائد لدرويش والقاسم وزهاد عام 1966.

وبعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 ظهرت مجلة أدبية أخرى بعد الاحتلال هي مجلة «البيادر» وكانئيس تحريرها جاك خزما وساهم في تحريرها : عادل سمارة، فدوى طوقان، عبد اللطيف عقل، ليلى علوش.. ومازالت هذه المجلة تظهر بشكل متقطع ولكنها لم تصدر منذ مدة طويلة.

أما في أرض فلسطين — التي احتلت عام 948 وأنشئت عليها دولة اسرائيل، فقد صدرت عام 1951 مجلة «الجديد» الثقافية ومازالت تصدر حتى الآن، ويشرف على سياستها الثقافية — الحزب الشيوعي (راكح). وقد تناوب في الماضي على رئاستها : إميل حبيبي، إميل توما، محود درويش، سميح القاسم، توفيق زياد، وبرأس تحريرها الآن الدكتور إميل توما المؤرخ الفلسطيني المعروف وتصدر في حيفا.

أما في قطاع غزة الذي كان واقعا تحت الإدارة المصرية منذ عام 1948، فلم تصدر مجلات ثقافية متخصصة، ولكن جريدة «أخبار فلسطين»، لصاحبها زهير الريس التي كانت تصدر قبل احتلال 1967 فقد كانت تهتم بالأدب والفن، ولكنها توقفت في يوم 5 يونيو 1967.

وتصدر الآن صحف وطنية في الضفة الغربية المحتلة مثل : الفجر — الطليعة — الشعب، كما يصدر في فلسطين 1948 عدة صحف عربية وطنية مثل : الاتحاد — الغد — الرب. ويشرف على سياستها الحزب الشيوعي (راكح) وتصدر جميعها في حيفا.

« أبو الكرميل محمد »

حول « حزب الإصلاح الوطني، وقائع مهمة »

د. محمد بن عبود

لقد راودتني فكرة نقد مقال « حزب الإصلاح الوطني، وقائع مهمة » مدفوعا بالترحاب الوارد في مجلتكم بآراء القراء. لذلك أريد بصفتي مؤرخا أن أتقدم ببعض الملاحظات حول هذا المقال الذي ادعى صاحبه إلقاء أضواء جديدة على المرحلة التكوينية لحزب الإصلاح الوطني. ففي نظري، لم يتمكن المقال من الوصول إلى بعض الأهداف المعلن عنها لانه لم يلتمز ببعض قواعد البحث التاريخي الموضوعي. فمما يطبعه أساسا انعدام التوازن الناتج عن أخذه لآتجاه منطرق لا يترك مكانا للتساؤل أو الشك في صحة استنتاجاته وتبريرها بطريقة مقنعة، زيادة على التعميم بدل الضبط. فالقارئ، يشك في صواب صاحبي المقال لأهما لم يشك في صواب معظم ما قدماه. ويتضح هذا على عدة مستويات :

(1) جاء المقال كمساهمة لـ « مراجعة ونقد تاريخ الحركة الوطنية ». (ص. 48). لكنه في الواقع لم يكتس طابعا نقديا بالمعنى الكامل للفظ، إذ لم يقيم الجوانب الإيجابية والسلبية. فلم يتطرق المقال قط لأي جانب إيجابي لحزب الإصلاح. هل يرجع هذا إلى عدم وجود جوانب إيجابية لحزب الإصلاح الوطني أم أن مجانبتها من طرف صاحبي المقال كانت مقصودة ؟ أم أنهما افترضا ان الجوانب الايجابية معروفة ومسلم بها ؟ وفي هذه الحالة كان من الضروري الإشارة إليها لأن المقال نشر في مجلة موجهة لقراء غير متخصصين في ميدان محدد.

(2) لقد اتخذ صاحبا المقال في اختيار المعلومات وتنظيمها نهجا متعمدا ومبرجا حتى يوافق قلبا ربما وضعاه قبل شروعهما في الكتابة.

فهناك بعض الفرضيات التي أخذت مسبقا دون ورود اثبات لها أو مناقشتها حيث أدت إلى توجيه المقال توجيها معينا على حساب البحث عن الحقيقة التاريخية. وكمثال على ذلك فرضية الصراع الطبقي أو البرجوازية الإصلاحية (ص. 55) فليس هناك تحديد لمعنى مفهوم الطبقة البرجوازية الإصلاحية بتطوان في الثلاثينات أو تحديد لخصائصها وعناصرها ودوافعها وأهدافها ولو بكيفية موجزة. كما لم يطرح صاحبا المقال غدة أسئلة منها : هل كانت هذه الطبقة تمتاز بوعي بالانتهاء الجماعي ؟ وما هي خصائصها الاقتصادية ؟ هل كانت تحتكر وسائل الإنتاج وكيف ؟ ما هي هذه الوسائل ؟ هل كانت هناك طبقات أخرى ؟ وما هي خصائصها ؟ كيف كانت العلاقة بين الطبقات المختلفة في الثلاثينات ؟

(3) لم تأت بعض الاستنتاجات نتيجة لتفكير منطقي، بل كانت ناتجة عن أحكام تقييمية. فلقد اتهم صاحبا المقال حزب الإصلاح باتهامات يرفضها أعضاء هذا الحزب منها اعتماد الحزب على الأيديولوجية الفاشية (صفحات 52 - 59). ولا أنقد هنا الاتهام في حد ذاته بقدر ما أنقد الكيفية التي قدم بها. فكان أخرى بصاحبي المقال أن يتصلا ببعض المسؤولين الإصلاحيين الذين ما يزالون على قيد الحياة حتى يتسنى لهما معرفة آرائهم. بل كان من الواجب عرضها ثم انتقادها أو قبولها قبل الإتيان بمثل هذه الاستنتاجات.

4) ويطلع المقال طابع المقارنة غير المتوازنة، مثل مقارنة حرب الإصلاح بحرب الفلاحي. فالصبغة الوطنية اختلفت عندهما لأن الدين المسيحي ليس هنا الدين الاسلامي وليست الوطنية عند المستعمر مثل الوطنية عند المنظمات دون الأخرى. فلماذا يقارن حرب الإصلاح بالفلاحي دون مقارنته بالاحزاب في الجنوب المغربي مثل حزب الاستقلال الذي كان يشابهه الى درجة أن حرب الإصلاح اندمج فيه بعد الاستقلال، مع العلم أن كلا من الحزبين نشأ في ظروف متشابهة؟ طبعاً يجب أن لا ننسى أن المقال قد تطرق للمرحلة الأولى لتكوين حزب الإصلاح لكن — كما لاحظ الأستاذ عبد المجيد بن حلون (المؤرخ) في تعليقه على المقال — فإن الاسس الأولى تؤثر دائماً على الاتجاه الذي يأتي فيما بعد. هكذا لم نر حزب الإصلاح يندمج في حزب الفلاحي.

ومن جهة أخرى، لم يعتبر المقال الأوضاع في إطارها التاريخي العام بل قدم أحكاماً إنطلاقاً من مفاهيم حديثة ليس لها أي إرتباط بتلك الفترة، مما أدى الى بعض الانحرافات.

5) استعملت بعض المصطلحات بدون تحديد دقيق لها، منها مصطلح البورجوازية ولفظ الفاشية فهل كان للمفهوم الفاشية في فترة الثلاثينات

(وهي الفترة التي ينطرق إليها المقال) نفس المعنى والدلالة التي اكتسبها بعد الحرب العالمية الثانية ؟ وما يجلب الانتباه أن كثيراً من الكلمات وخصوصاً تلك التي وضعت بين قوسين، — مثلاً « ضباباً » (ص. 48) و « وحدة إسلامية » (ص. 58) و الطويس « الزعيم » (ص. 53) — قد استعملت لتؤدي معاني مخالفة لمعناها الحقيقي. ثم وضع عدد آخر من الكلمات بين قوسين بدون مرر واضح، وفي رأيي، هذا أسلوب صحفي أكثر منه أسلوب للكتابة التاريخية حيث ينبغي على المؤرخ أن يعبر مباشرة عن المفاهيم التي يستعملها دون تحايل.

6) لم تؤد الهوامش وظيفتها الأساسية ألا وهي التحديد الدقيق للمراجع المعتمد عليها. فزيادة على انعدام الفواصل لدى ذكر عدد من الهوامش نلاحظ أنه ليس هناك هامش واحد من بين خمسة وعشرين هامشاً (ص. 61) يعطينا رقم الصفحة التي يجب الرجوع إليها. وهذا لا يعني أنها ليست موجودة، ولكن ليس من تخصص القارئ، أن يضبطها. كما أن هناك هامشين غامضين وهما رقم 8 ورقم 14 حيث نقرأ « وثائق الإقامة العامة — مصلحة الأهالي ». فما هي الوثائق المعنية بالضبط؟ ما هي أرقامها وتواريخها وإذا كانت مسؤولية هذا الاغفال تقع أولاً على عاتق صاحبي المقال فإن اللجنة المسؤولة عن تحرير المجلة كان عليها أن تتحمل القسط الآخر من تلك المسؤولية. لقد كان حرياً بهذه اللجنة ان تنير الانتباه الى هذا النقص في الهوامش خصوصاً وأن الامر لا يتعلق بجزيئات ثانوية، وإنما بإحالات أساسية.